

شؤون فلسطينية

خصوصاً إذا شمل تعريف العميل سماسرة الأراضي الذين يشترطون أراضي فلسطينية ويبيعونها للصهاينة، وتجار المخدرات الذين إما يتعاونون مع «الشاباك» في نشر السموم أو مع العصابات الصهيونية، وهذا بلا شك يمثل عدداً ضخماً إن كان صحيحاً، ولكنه لا يعني أن هؤلاء العملاء موجودون في كل الأوقات، فمنهم من قتل ومنهم من تخلى عن هذه المهمة أو تخلى عنه الصهاينة.

غير أن مصدراً أمنياً مسؤولاً في جهاز الأمن الوقائي صرح للصهاينة المسلمة، أنه منذ بداية انتفاضة الأقصى حتى شهر آذار/مارس من العام الجاري قام الجهاز باعتقال ١٤٠ متورطاً بالعمالة، وقد تم تنفيذ حكم الإعدام في أربعة منهم، فيما لا يزال الباقي ينتظرون مصادقة رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات على هذه الأحكام.

وأكد المصدر الأمني أنه خلال العام الحالي قدم جهاز الأمن الوقائي للنيابة العامة ٢١ ملفاً لعملاء من أجل تقديمهم للمحاكمة فيما يخضع الآن للتحقيق ثمانية معتقلين جدد لاتهامهم بالتخابر مع جهات معادية، كما أن الأجهزة الأمنية الأخرى اعتقلت أعداداً أخرى ثبت تعاون بعضهم مع المخابرات الصهيونية وأفرج عن آخرين لم تثبت عمالتهم.

الصهاينة: وكان الأمر لا يعنيهم

غير أن اللافت في عملية إعدام العملاء في غزة غياب الموقف الصهيوني مما حدث، حيث لم يصدر أي تصريح أو تعقيب من أي مسؤول أمني أو سياسي صهيوني على عملية التصفية على الرغم من أن من أعدموا هم من كبار العملاء ومن ساهموا في اغتيال قادة ومجاهدين دوخوا الاحتلال الصهيوني، أمثال القائد الشهيد عماد عقل أو القائد القسامي محمد الضيف أو الشهيد القائد محمود الخواجا.

ويرى بعض المحللين أن غياب الموقف الصهيوني عما حدث هو استمرار لسلسلة تخلي المخابرات الصهيونية عن عملائها خاصة بعد اكتشافهم، وليست المرة الأولى التي يتخلى فيها الصهاينة عن عملائهم حيث هناك العشرات من القصص أبرزها قصة العميل كمال حماد المعروف بدوره في عملية اغتيال المهندس يحيى عياش في العام ١٩٩٦، حيث يعيش الآن متنبوذاً ذليلاً في الدولة العبرية بعدما تمت مصادرة ممتلكاته التي كانت تقدر بملايين الدولارات، وترفض الحكومات الإسرائيلية تعويضه عن الخسائر التي تكبدها في سبيل تنفيذ المهام التي أوكلتها إليه، ويعيش حياة كما وصفها هو نفسه في لقاء مع إحدى الصحف العبرية بأنها «أشبه بحياة الكلاب»!!

ظاهرة العملاء في المجتمع الفلسطيني وأنه على القوى الفلسطينية التكتف فيما بينها من أجل اجتثاث هذه الظاهرة الخبيثة، موضحاً أنه في هذا الإطار كانت خطوة كتائب القسام بإعدام العملاء في غزة.

وأكد أبو زهري أن ملاحقة العملاء ومحاسبتهم تمثل مطلباً شعبياً فلسطينياً ملحاً خاصة بعد الكثير من الجرائم التي ارتكبتها العملاء بحق أبناء شعبنا ومجاهديه، موضحاً أن هذه الخطوة تأتي استجابة لإرادة شعبنا وتلبية لمطالبه. ونفى في الوقت نفسه الاتهامات الموجهة لحماس بأنها تأخذ القانون بيدها، وقال إن حماس هي أكثر من يحترم القانون ولكن هناك أحكاماً كثيرة بحق مجرمين وعملاء ولم يتم تنفيذ أي منها، وهو ما فرض على كتائب القسام القيام بهذه الخطوة التي تمنها.

ودعا أبو زهري السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية إلى متابعة ملف العملاء واتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاصرة ظاهرة العملاء ومحاسبتهم، مؤكداً أنه في حال قيام السلطة بدورها في هذا المجال فلن يكون هناك داعٍ لتدخل أي فصيل فلسطيني في هذه القضية، غير أن السلطة للأسف لا تعمل بذلك.

الدكتور محمد الهندي، أحد قادة حركة الجهاد الإسلامي، أكد من جهته أن حركته تؤيد فتح ملف العملاء، ودعا السلطة الفلسطينية إلى أن تفتح هذا الملف، مشيراً إلى أنه من يُحكم بالإعدام من العملاء وفق القانون الفلسطيني، ووفق محاكمة نزيهة وعادلة يجب أن يأخذ جزاءه حتى لا تترك المسألة إلى التنظيمات، أو تترك المسألة بعد ذلك إلى المجموعات.

وشدد الهندي على ضرورة أن تتم معالجة قضية العملاء بشكل صحيح ومتفق عليه، بحيث يأخذ الكل دوره ويتعاون في إنهاء هذا الملف وإنهاء هذا الجانب المظلم الذي جاءت به اتفاقية أوسلو التي حمت العملاء في أحد بنودها.

سمير المشهراوي عضو اللجنة الحركية العليا لحركة فتح قال إن ظاهرة العملاء خطيرة وتتطلب من السلطة تطبيق حكم الإعدام الصادر بحقهم كي يكون هناك رادع قانوني للعملاء الباقين، مشيراً إلى وجود عدد من العملاء بالسجون لم تنفذ الأحكام الصادرة بحقهم، مما يدفع ببعض الفصائل لتنفيذ هذه الأحكام بيدها، ودعا إلى أن تأخذ السلطة زمام المبادرة بأسرع وقت ممكن لتجنب الانزلاق الخطير الذي قد تصل إليه هذه القضية.

السلطة: اعتقلنا ١٤٠ عميلاً!!

وعلى الرغم من استحالة إحصاء عدد العملاء، فإن التقديرات تقول إن عددهم يبلغ بضعة آلاف عميل،

ثم تقوم المخابرات باستلامه. وقال المصدر القسامي إن هذا الادعاء ثبت كذبه حينما دخل مجاهدو القسام على العميل حمدي في غرفة العناية المركزة فأخذ بالصراخ والبكاء واستجداء المجاهدين وقام عن سريره في محاولة للإفلات من الموت المحقق.

كتائب القسام وفي بيان لها أعلنت المسؤولية الكاملة عن العملية، وقالت إن وقت القصاص قد حان من العملاء وأنه «لم يعد هناك متسع لمزيد من الصمت تجاههم بعد أن حذرناهم وأندرناهم ولكنهم أبوا إلا الارتقاء في أحضان اليهود»، مشيرة إلى أن العملية استهدفت أساساً العميل وليد حمدي ومن معه والمحكومين جميعاً بالإعدام. وأوضح بيان القسام أن هذه «ليست المحاولة الأولى لقتل العميل وليد حمدي فقد سبقتها محاولات، منها حين حاول الشهيد القائد وائل نصار تصفيته قبل ذلك ولكن الله لم يقدر لها النجاح حتى جاء يوم القصاص العادل». ودعا البيان العملاء «لراجعة أنفسهم والعودة إلى أحضان شعبهم والا واجهوا مصيرهم المحتوم».

ارتياح جماهيري ودعوة للمواصلة

الجماهير الفلسطينية والتي تعالت أصواتها في الشوارع الفلسطيني بضرورة العمل ضد العملاء، الذين باتوا يهددون نسيج المجتمع الفلسطيني خاصة بعد جريمتي اغتيال الشيخ القائد أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي، رحبت بهذه الخطوة وعم جو من الارتياح أوساط الفلسطينيين بعد عملية التصفية، خاصة وأنها طالعت عدداً من كبار العملاء والذين بفعلهم اغتيل خيرة قادة الانتفاضة والمقاومة.

وقالت المواطنة أم أحمد (٥٨ عاماً) من غزة «أنا مع إعدام العملاء الذين يثبت تورطهم في عمليات قتل ضد أبناء شعبهم، لأنهم هم من يضعفنا باغتيال قادتنا وأبنائنا، ولكي يكونوا عبرة وعظة لمن تسول له نفسه أن يكون عميلاً لـ(إسرائيل)». في حين يرى الطالب الجامعي عبد الفتاح (٢٣ عاماً) أن إعدام العملاء خطوة إيجابية، ولكنها غير كافية، مطالباً بمصادرة أملاك العميل الذي تثبت مشاركته في قتل أبناء شعبه، وطالب السلطة الفلسطينية بالعمل على التخلص من عناصر الفساد، ومن يعملون ضمن أجهزتها، ثم ملاحقة العملاء حرصاً على مصلحة الشعب والوطن.

الفصائل: تفتح ملف العملاء

فصائل المقاومة الفلسطينية وعلى اختلاف توجهاتها أكدت على ضرورة فتح ملفات العملاء وإيجاد الحلول المناسبة للقضية، فقد أكد سامي أبو زهري، الناطق الإعلامي باسم حركة حماس، على خطورة